

لمشكلة قبرص قد ظلت في طريق مسدود لمدة طويلة للغاية. وأهاب المجلس بالجانبيين أيضا أن يشتركا في مشاورات مع القوة بشأن تعيين حدود المنطقة العازلة.

وفي اثنتين من الجلسات، أدلى ممثل اليونان ببيانهم. ففي الجلسة ٥٤٦٥، أعرب الممثل عن أسف وفد بلده لأن القرار ١٦٨٧ (٢٠٠٦) لا يوجه رسالة واضحة وقوية بشكل كاف بشأن أساس ونطاق وأهداف جهود الأمم المتحدة من أجل إيجاد تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص^(٤٣). وفي الجلسة ٥٥٩٣، أعرب عن تقدير بلده لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وللأمانة العامة لإسهامهما في المحافظة على الاستقرار في الجزيرة^(٤٤).

(٤٣) S/PV.5465، الصفحة ٣.

(٤٤) S/PV.5593، الصفحتان ٢ و ٣.

إلى ما كان عليه قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وبدءا من القرار ١٧٢٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أعرب المجلس عن تأييده الكامل للعملية التي استهلت بموجب الاتفاق المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦^(٤٢)، ودعا إلى إكمال المرحلة التحضيرية في وقت مبكر من أجل استئناف عملية المساعي الحميدة الكاملة في أقرب وقت ممكن. وفي القرار ١٧٥٨ (٢٠٠٧)، المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والقرار ١٧٨٩ (٢٠٠٧)، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لاحظ المجلس مع القلق عدم إحراز تقدم في تلك العملية، وأهاب بالأطراف جميعها أن تشارك على الفور مشاركة بناءة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. وأكد المجلس من جديد أيضا أن الوضع الراهن غير مقبول، وأن المفاوضات بشأن حل سياسي نهائي

(٤٢) S/2006/572.

٣٠ - البنود المتعلقة بالحالة في يوغوسلافيا السابقة

ألف - الحالة في البوسنة والهرسك

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٤٩٩٧ المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

ترسيخ سيادة القانون ودفع الإصلاح الاقتصادي - "العدالة وفرص العمل" - إلى الأمام، مع المضي قدما في زيادة تحسين أداء مؤسسات الحكم الرئيسية وفعاليتها في البوسنة والهرسك، وأبلغ الممثل السامي، في جملة أمور، في ما يتعلق بولاية مكتبه، عن إحراز تقدم محدود في عدة مجالات رئيسية، وشمل ذلك مجال سيادة القانون، وسياسة الضرائب غير المباشرة، وإصلاح شؤون الدفاع والاستخبارات، وإنشاء دائرة جرائم الحرب المحلية. وإضافة إلى ذلك، أفاد بأن الأهداف الرئيسية من أجل الانتقال إلى قيادة محلية للمسؤوليات في ما يتعلق بحق اللاجئين في العودة قد تحققت، وأنه من الممكن إغلاق فرقة العمل المعنية بالتعمير والعودة في مكتب الممثل السامي، بعد أن أتمت ولايتها بنجاح. وفي ما يتعلق بالمناخ السياسي، ذكر الممثل السامي أن

برسالة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أحال الأمين العام إلى الرئيس التقرير الخامس والعشرين المقدم من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك^(١). وأفاد الممثل السامي في التقرير بأنه ما زال ملتزما بمهدفه الأسمى المتمثل في كفالة وضع البوسنة والهرسك بشكل لا رجعة فيه على الطريق إلى كيان الدولة وإلى الاتحاد الأوروبي، وأن أولوياته تركز على

(١) S/2004/126.

وكذلك ممثلاً أيرلندا (متكلما باسم الاتحاد الأوروبي)، وكرواتيا^(٢).

وذكر الممثل السامي في إحاطته أن البوسنة والهرسك لديها هدفان واضحا وقابلان للتحقيق وهما: الانضمام إلى برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وأبرز الموقف الجماعي الجديد الذي يسود في مجلس الوزراء، والمستوى العالي من فن الحكم وأهلية القيادة ضمن الأوساط السياسية، ولكنه حذر من أن عملية الإصلاح لا تزال معاقة جزئياً بسبب جدول أعمال مثقل، وبسبب ما تبقى من نزعة الإعاقة وجوانب العجز في هياكل اتفاق دايتون، وأكد على أن الاقتصاد لا يزال مثار قلقه الرئيسي^(٣).

وفي معرض حديث وكيل الأمين العام عن التحديات القانونية التي تعترض عملية منح شهادة الأهلية للشرطة التي تقوم بها قوة الشرطة الدولية، أبرز الأهمية السياسية للمشكلة وضرورة التوصل إلى حل مبكر. وأشار إلى أن السلطات في البوسنة والهرسك كانت وما زالت ملزمة، بموجب القانون الدولي، بتنفيذ القرارات الصادرة عن قوة الشرطة الدولية، ورأى أن دعم المجلس سيكون له أهمية حاسمة في تذكير السلطات بتلك الالتزامات^(٤).

(٢) أيدت هذا البيان إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والنرويج، وهنغاريا.

(٣) S/PV.4920، الصفحات ٣-١١.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

العلاقات في الائتلاف الحاكم لا تزال متوترة، وتديم التوازي على أساس الانتماء العرقي، بالرغم من التغييرات الدستورية التي تم وضعها موضع التطبيق منذ عامين. وإضافة إلى ذلك، تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بحدوث مناوشات سياسية بين الحكومة والمعارضة، وذلك قبل الانتخابات البلدية التي كان من المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وأفاد بأن بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي وكذلك برامجها الرامية إلى وضع ترتيبات مستدامة في مجال أعمال الشرطة تحت سيطرة البوسنة والهرسك ومتماشية مع أفضل المعايير الأوروبية والدولية أصبحت الآن سمة راسخة من سمات الشرطة في البوسنة والهرسك. وأبلغ الممثل السامي أيضاً عن تزايد عدد التحديات القانونية التي تتعرض لها عملية منح شهادة الأهلية للشرطة، التي اضطلعت بها قوة الشرطة الدولية بوصفها جزءاً من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، حتى نهاية فترة ولايتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وأفاد بأن تلك التحديات يمكن أن تؤدي إلى عودة أفراد الشرطة الذين لم يحصلوا على شهادة الأهلية من قوة الشرطة الدولية إلى عملهم. ورأى أن هذا يشكل تهديداً خطيراً للأعمال التي فُضت بها الأمم المتحدة في مجال الشرطة، مما سيلحق ضرراً بالغاً بسمعة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وأكد على أن هذه المسألة تستدعي اهتماماً فورياً من الأمم المتحدة، قائلاً إنه على الرغم من التماسه للمشورة مراراً من الأمم المتحدة في هذه المسألة، لم يتأت حتى الآن العثور على حل عملي ومرض للجميع.

وأدرج مجلس الأمن في جدول أعمال جلسته ٤٩٢٠، المعقودة في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٤، رسالة الأمين العام المذكورة أعلاه المؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤^(١). واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها الممثل السامي، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ورئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وبعدها أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات

ومسبق مع أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام^(٨). وقال ممثل أيرلندا، متكلما باسم الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد الأوروبي قد أكد على استعدادة لإيفاد بعثة متابعة إلى قوة تثبيت الاستقرار التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي^(٩).

وأدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعمال جلسته ٤٩٩٧، المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الرسالة الموجهة من الأمين العام^(١٠). ودعا المجلس ممثل البوسنة والهرسك للمشاركة في الجلسة. وفي الجلسة أدلى الرئيس (الفلبين) ببيان باسم المجلس^(١١)، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أشار إلى قراراته ذات الصلة وتأييده للاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك؛

وأعاد تأكيد الأساس القانوني الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والذي أسندت بموجبه الولاية إلى قوة الشرطة؛

وأكد أن عملية المصادقة قد نفذت عملا بولاية قوة الشرطة ويؤيد هذه العملية تأييدا تاما؛

وأعرب عن قلقه إزاء تقاعس السلطات المختصة في البوسنة والهرسك عن اتخاذ الإجراءات الواجبة لتنفيذ قرارات رفض المصادقة؛

وأهاب بسلطات البوسنة والهرسك أن تكفل التنفيذ التام لجميع القرارات الصادرة عن قوة الشرطة وإنهاء خدمة الأشخاص

الذين رفضت قوة الشرطة المصادقة على صلاحيتهم، واستبعاد هؤلاء الأشخاص من العمل، لا حاليا ولا مستقبلا، في أي وظيفة داخل أي وكالة من وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك.

(٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

(٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٤ و ٣٥.

(١٠) S/2004/126.

(١١) S/PRST/2004/22.

ورأى رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك أن بلده يمثل نموذجا إيجابيا لفعالية تدخل المجتمع الدولي، وحالة بلد تمكن في فترة ما بعد الصراع أن يصبح مشاركا نشيطا في عملية تعزيز الاستقرار على مستوى المنطقة. وأكد للمجلس أن حكومة بلده ستواصل عملية الإصلاح الكاملة. وإضافة إلى ذلك، أشار إلى قرب استبدال قوات منظمة حلف شمال الأطلسي بفرقة عمل من الاتحاد الأوروبي، وأعرب عن توقعه مشاركة كاملة من المجلس في التحديد الدقيق لولاية فرقة العمل الجديدة^(٥).

وافق معظم المتكلمين وفي البيانات التي أدلوا بها عقب الإحاطات، على تقييم الممثل السامي وأقروا بالتقدم المحرز. وإضافة إلى ذلك، أعرب عدة متكلمين عن قلقهم إزاء التحديات القانونية التي تواجه عملية منح شهادة الأهلية لضباط الشرطة، ودعوا إلى قيام المجلس بالنظر في هذه المسألة^(٦). وأكد عدد من المتكلمين مجددا على ضرورة تكتيف الجهود لتقديم مجرمي الحرب الهاربين، ولا سيما رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش للمحاكمة أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة^(٧). ورأى ممثل الاتحاد الروسي أن السلطات التنفيذية الاستثنائية المخولة للممثل السامي لا ينبغي أن تنفذ إلا في حالات استثنائية وباتفاق إلزامي

(٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٤.

(٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (إسبانيا)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (ألمانيا)؛ والصفحات ٢١-٢٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحات ٢٣-٢٥ (الفلبين)؛ والصفحات ٢٩-٣١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٣٣ (فرنسا).

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ٢١-٢٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحات ٢٣-٢٥ (الفلبين)؛ والصفحتان ٢٨ و ٢٩ (باكستان)؛ والصفحات ٢٩-٣١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٣٤ و ٣٥ (أيرلندا، باسم الاتحاد الأوروبي).

القرار ١٥٥١ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٠٠١ المعقودة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤

دعا مجلس الأمن في جلسته ٥٠٠١، المعقودة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ممثلي إيطاليا والبوسنة والهرسك للمشاركة في المناقشة. ووجه الرئيس (رومانيا) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة من ممثل أيرلندا، يحيل بها رسالة موجهة من وزير خارجية أيرلندا ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، تتعلق باعترام الاتحاد الأوروبي بدء بعثة للاتحاد بعد اتخاذ منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) قرار إنهاء مهمة قوة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤^(١٢). وطرح بعد ذلك للتصويت مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، ورومانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية^(١٣)، واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٥٥١ (٢٠٠٤)، الذي قرر به المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جملة أمور منها ما يلي:

دعا الأطراف إلى التقييد الدقيق بالتزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري واتفاق دايتون، وأعرب عن عزمه على إبقاء تنفيذ الاتفاقين والحالة في البوسنة والهرسك قيد الاستعراض؛ ورحب بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) إنهاء عملية قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات الحالية بحلول نهاية عام ٢٠٠٤؛

ورحب أيضا باعترام الاتحاد الأوروبي بإفاد بعثة تابعة له إلى البوسنة والهرسك تتضمن عنصرا عسكريا ابتداء من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛

(١٢) S/2004/522.

(١٣) S/2004/545.

وأذن للدول الأعضاء التي تتصرف من خلال المنظمة المشار إليها في المرفق ١ - ألف لاتفاق السلام أو بالتعاون معها بالإبقاء لفترة مقررّة إضافية مدتها ستة أشهر على قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات على النحو الذي أنشئت به وفقا للقرار ١٠٨٨ (١٩٩٦) تحت قيادة وإشراف موحدين، وذلك من أجل أداء الدور المحدد في المرفقين ١ - ألف و ٢ لاتفاق السلام؛

وأذن للدول الأعضاء بأن تقوم، بموجب الفقرة ١١ من القرار، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ المرفق ١ - ألف من اتفاق السلام وكفالة الامتثال له؛

وأذن للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة، بناء على طلب قوة تحقيق الاستقرار، إما للدفاع عن القوة أو لمساعدتها في أداء مهمتها؛

وطالب الأطراف بأن تحترم أمن وحرية تنقل أفراد القوة وغيرهم من الموظفين الدوليين؛

وقرر أن اتفاقات مركز القوات ينبغي أن تطبق مؤقتا على بعثة الاتحاد الأوروبي المقترحة والقوات التابعة لها.

القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٠٨٥ المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤

أدرج مجلس الأمن في جدول أعمال جلسته ٥٠٧٥، المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير السادس والعشرين المقدم من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك^(١٤). وأفاد الممثل السامي في تقريره بأن تقدما ملموسا قد تحقق في جميع المهام الأساسية لمكتب الممثل السامي، بما في ذلك مجالات سيادة القانون، وإصلاح

(١٤) S/2004/807.

الاتحاد الأوروبي وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي للرقابة ووفد المفوضية الأوروبية. ودعا أيضا إلى أن يبعث المجلس برسالة قوية وواضحة إلى قادة جمهورية صربسكا في ما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي ما يتعلق بمسألة التحديات القانونية التي تتعرض لها عملية منح شهادات الصلاحية للشرطة من قبل قوة الشرطة الدولية، أبلغ الممثل السامي أنه بعد البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، طالبت رئاسة البوسنة والهرسك كل السلطات الوطنية المختصة بمواءمة قوانينها بهدف تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن شهادات الصلاحية تنفيذًا كاملاً. وعلى الرغم من ذلك، ونظرا لوجود أمثلة على مخالفت إجرائية، رأى الممثل السامي أن هناك حاجة إلى إيجاد حل لهذه الحالات المشكوك فيها^(١٦).

وأعرب نائب رئيس مجلس وزراء ووزير خارجية البوسنة والهرسك عن إدراكه التام أن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يبقى من أكبر العقبات أمام البوسنة والهرسك في عمليات الاندماج الأوروبية - الأطلسية، إلا أنه رأى أن هناك التزاما سياسيا ثابتا باعتقال مجرمي الحرب، مشيرا إلى قيام سلطات جمهورية صربسكا مؤخرا بعدة محاولات اعتقال. وفي سياق آخر، وجه انتباه المجلس إلى أن كل الإصلاحات التي جرت مؤخرا في البوسنة والهرسك ما كانت لتتحقق بدون الاستعداد التام لمؤسسات البوسنة والهرسك وساستها لتحمل المسؤولية وتقديم التنازلات اللازمة، وأنه لم يُفرض أي قانون من قبل الممثل السامي خلال السنة السابقة. ولذلك، أعرب عن اقتناعه بأن الوقت قد حان للنظر في استعراض ولاية الممثل

(١٦) S/PV.5075، الصفحات ٣-٩.

الاقتصاد، وتعزيز قدرة مؤسسات البوسنة والهرسك، وإصلاح الدفاع. وإضافة إلى ذلك، أفاد بأن، البوسنة والهرسك على الرغم من أنها أصبحت بإمكانها أن تنضم إلى برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي وأن تشرع في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب، لم تتمكن من استيفاء المعايير المطلوبة للانضمام إلى برنامج الشراكة من أجل السلام في مؤتمر قمة الحلف باسطنبول، لأن هناك في جمهورية صربسكا عددا صغيرا من "العناصر المعرقله" حال دون وفاء جمهورية صربسكا والبوسنة والهرسك بالتزامهما بالتعاون التام مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأفاد الممثل السامي أيضا بأنه في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أصدر المجلس الأوروبي قراره الذي يقضي بالاستعاضة عن قوة تحقيق الاستقرار التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي بقوة حفظ سلام تحت قيادة الاتحاد الأوروبي وذلك بحلول بداية عام ٢٠٠٥.

واستمع المجلس في الجلسة إلى إحاطات قدمها الممثل السامي، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في البوسنة والهرسك، والأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي الجلسة نفسها، أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات، وكذلك ممثلا كل من اليابان وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي)^(١٥).

وقال الممثل السامي في إحاطته، ضمن جملة أمور، إن تسليم منظمة حلف شمال الأطلسي قيادة البعثة ستتيح للاتحاد الأوروبي تجميع كل أصوله في البوسنة والهرسك بتنسيق من الممثل السامي، وبما يشمل القوة التي يقودها (١٥) أيد البيان كل من أيسلندا، وبلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا.

وتكلم ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي، فأكد على أهمية أول بعثة حفظ سلام تابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، بوصفها العنصر الأخير في سياسة الاتحاد الأوروبي الشاملة إزاء البوسنة والهرسك، وأهميتها أيضا للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ورأى أن للمنظمات الإقليمية دوراً متزايد الأهمية تؤديه في حفظ السلام وبناء السلام^(١٩).

وقال الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي في إحاطته إن منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة تجدان مجالاً متزايداً للتعاون بينهما في عمليات السلام. ورأى أن الوقت قد حان لإنهاء مهمة قوة تحقيق الاستقرار، بالنظر إلى تحسن حالة الأمن في البوسنة والهرسك، وأفاد بأنه يتطلع إلى صدور قرار لمجلس الأمن يأذن بتسليم المسؤوليات من منظمة حلف شمال الأطلسي إلى الاتحاد الأوروبي. وأفاد أيضا بأن حلف شمال الأطلسي سيحتفظ بوجود عسكري في البلد، يقوم بتقديم المشورة في ما يتعلق بإصلاح شؤون الدفاع ويظل ملتزماً بتقديم مجرمي الحرب الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام للعدالة^(٢٠).

ودعا المجلس في جلسته ٥٠٨٥، المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ممثل البوسنة والهرسك للاشتراك في المناقشة. ووجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس إلى ثلاث رسائل مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(٢١). وكانت الرسالة الأولى، الواردة من ممثل ألمانيا، تحيل رسالة موجهة إلى الممثل السامي للاتحاد الأوروبي من الأمين العام لمنظمة

السامي، بما في ذلك سلطاته التنفيذية الاستثنائية، وأكد للمجلس أن سلطات البوسنة والهرسك على أتم استعداد لتولي السلطة الكاملة من أجل مستقبل البلد^(١٧).

ورحب معظم المتكلمين بتقرير الممثل السامي وارتأوا الانتقال من قوة تحقيق الاستقرار إلى قوة الاتحاد الأوروبي. وأولى العديد من المتكلمين أيضا أهمية كبيرة لتقديم مجرمي الحرب الذين أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام ضدهم إلى العدالة.

ورأى ممثل الاتحاد الروسي أن إخلاص بلدان البلقان المؤكد للمنظور الأوروبي يمكن أن يستعمل بشكل فعال كعامل إضافي لإرساء الاستقرار في المنطقة، ويبقى أهم أمر في رأيه هو تنفيذ اتفاق دايتون للسلام، الذي رأى أنه لا يجب أن يُختزل في الشروط التي حددتها المفوضية الأوروبية لبدء المفاوضات من أجل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب وفي متطلبات برنامج حلف شمال الأطلسي للشراكة من أجل السلام. وأكد أيضا أن المسؤولية عن المشاكل التي ما زالت قائمة في البوسنة والهرسك لا يجب أن تحمّل للصر ب وحدهم. وإضافة إلى ذلك، قال إن الاتحاد الروسي، على الرغم من أن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يعد عنصراً مهماً في اتفاقات دايتون وأنه من جانبه يجذب أكبر درجة من الصرامة في الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، لا يرى أن استقرار البوسنة والهرسك وعملية السلام برمتها يجب أن يبقيا رهينة هذا الوجه المحدد من اتفاق دايتون^(١٨).

(١٧) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١٢.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٦-١٨.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحات ٣٠-٣٢.

(٢٠) S/PV.5075، الاستئناف ١، الصفحات ٢-٥.

(٢١) S/2004/915 و S/2004/916 و S/2004/917.

وأذن للدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ المرفق ١ - ألف والمرفق ٢ من اتفاق السلام وكفالة الامتثال لهما، وأكد وجوب أن تستمر الأطراف في تحمل المسؤولية، على قدم المساواة، عن الامتثال لأحكام هذين المرفقين، وأن تخضع بالتساوي لإجراءات الإنفاذ التي قد تراها قوة الاتحاد الأوروبي ووجود منظمة حلف شمال الأطلسي ضرورية لكفالة تنفيذ أحكام هذين المرفقين وحماية تلك القوة وذلك الوجود؛

وأذن للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة، بناء على طلب قوة الاتحاد الأوروبي أو مقر منظمة حلف شمال الأطلسي، للدفاع عن القوة وعن وجود المنظمة ولمساعدتهما في أداء مهمتهما.

القرار ١٦٣٩ (٢٠٠٥) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٣٠٧ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

أدرج مجلس الأمن في جدول أعمال جلسته ٥١٤٧ و ٥٣٠٦^(٢٣) رسالتين موجهتين من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بهما تقريرين متتاليين مقدمين من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك^(٢٤). ووصف الممثل السامي في تقريره التقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في استيفاء شروط بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وأفاد بأن الشرطين اللذين لم يتم الوفاء بهما من بين الشروط المنصوص عليها في دراسة الجدوى التي أعدتها المفوضية الأوروبية واللذين رفضتهما جمهورية صربسكا هما إصدار تشريع بخصوص البث الإذاعي العام والاتفاق على إعادة هيكلة الشرطة. وفي الفترة ذاتها، لم يسمح عدم القبض على

(٢٣) المعقودتين في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ على التوالي.

(٢٤) رسالتان مؤرختان ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/2005/156) و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/2005/706).

حلف شمال الأطلسي، بشأن التغييرات في إدارة أنشطة الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وكانت الرسالة الثانية، الواردة من ممثل هولندا، تحيل رسالة موجهة إلى الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، بشأن الدور الذي سيضطلع به كل من الناتو والاتحاد الأوروبي بعد فترة الانتقال من عملية قوة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك إلى عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي. أما الرسالة الثالثة، الموجهة من ممثل البوسنة والهرسك، فكانت تحيل رسالة موجهة من رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك تتعلق بمركز قوة الاتحاد الأوروبي واستمرار وجود الناتو في البوسنة والهرسك وتؤكد على القبول التام لقوة الاتحاد الأوروبي والناتو كخلف شرعي لبعثة وولاية قوة تحقيق الاستقرار التابعة للناتو.

وطرح بعد ذلك للتصويت مشروع قرار^(٢٢)، واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٥٧٥ (٢٠٠٤)، الذي قرر به المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جملة أمور منها ما يلي:

اعترف بدعم سلطات البوسنة والهرسك لقوة الاتحاد الأوروبي ولاستمرار وجود منظمة حلف شمال الأطلسي وبأكدتها أنهما الخلف القانوني لقوة تحقيق الاستقرار بما يمكنهما من أداء مهمتهما تحقيقا لمقاصد اتفاق السلام؛

وأذن للدول الأعضاء التي تتصرف من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه بإنشاء قوة تحقيق استقرار متعددة الجنسيات لفترة مقرر أولية قدرها ١٢ شهرا لتكون خلفا قانونيا لقوة تحقيق الاستقرار وتخضع لقيادة وإشراف موحدتين؛

(٢٢) S/2004/920 .

أعضاء المجلس، وباسم الاتحاد الأوروبي^(٢٥)، وكذلك من جانب ممثلي البوسنة والهرسك^(٢٦) وإيطاليا.

وقام الممثل السامي في إحاطته بتوضيح المعلومات الواردة في تقاريره، وأبرز على وجه التحديد ازدياد تعاون جمهورية صربسكا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حيث سلمت أو ساعدت في تسليم ١٢ متهما، لكنه أعرب عن أسفه لأن رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش ما زالوا فارين^(٢٧). وأفاد الممثل السامي في الإحاطة التي قدمها في الجلسة ٥٣٠٦، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بأنه قد تحقق تقدم كبير في إعادة تشكيل الشرطة وإصلاح قطاع الدفاع، بالاتفاق في كلتا هاتين الحالتين على انتقال المسؤولية إلى مستوى الدولة. ونتيجة لذلك، أعرب عن أمله في أن تتم الموافقة على ولاية للتفاوض بخصوص اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب للبوسنة والهرسك في اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي الذي يعقد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأعرب عن اعتقاده بأن توقيع اتفاق الاستقرار والانتساب يكون "إيدانا بنهاية التدخل الدولي الثقيل الوطأة في البوسنة والهرسك"، وأفاد بأن مجلس تنفيذ السلام أوضح أنه، متى انطلقت مفاوضات اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في طريقها، ينبغي بدء التخلص تدريجيا من استخدام السلطات التنفيذية

رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش بانضمام البوسنة والهرسك إلى شراكة منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل السلام، وذلك على الرغم من تحسن مستوى التعاون بين جمهورية صربسكا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وحذر الممثل السامي من أنه نتيجة لهذه المعوقات، يتهدد البوسنة والهرسك خطر التخلف عن اللحاق بركب جيرانها على طريق التكامل الأوروبي - الأطلسي. وإضافة إلى ذلك، أبلغ الممثل السامي عن الانتقال من قوة تحقيق الاستقرار، التي أنهى عملها رسميا في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، إلى قوة الاتحاد الأوروبي، وكذلك عن التقدم المحرز في إصلاح شؤون الدفاع والاستخبارات والإصلاح الاقتصادي. وأبلغ المجلس أن مكتب الممثل السامي قام تشجيعا على زيادة الإحساس بامتلاك زمام الأمور والإحساس بالمسؤولية على الصعيد المحلي، بالتقليل إلى أدنى حد من عدد الحالات التي تستخدم فيها صلاحياته التنفيذية الاستثنائية لفرض التشريعات، وأنه بدأ عملية استعراض للقرارات السابقة التي تقضي بحظر مشاركة أشخاص معينين في جميع جوانب الحياة السياسية والعامة. وإضافة إلى ذلك، أفاد الممثل السامي بأن المحكمة العليا للاتحاد أعلنت أن قرارات قوة الشرطة الدولية برفض منح شهادات الصلاحية لا يمكن الطعن فيها.

واستمع المجلس في كل من الجلستين إلى إحاطة مقدمة من الممثل السامي. وأدلى ببيانات من جانب جميع

(٢٥) في الجلسة ٥١٤٧ أدلى ممثل لكسمبرغ ببيان باسم الاتحاد الأوروبي؛ وأيد البيان كل من بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا، والنرويج. وفي الجلسة ٥٣٠٦ تكلم ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي؛ وأيد البيان كل من أوكرانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وتركيا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا.

(٢٦) في الجلسة ٥١٤٧ مثل البوسنة والهرسك وزير الأمن فيها.

(٢٧) S/PV.5147 ، الصفحات ٢-٧؛ و S/PV.5306، الصفحات

مدروسة ومع إيلاء الاهتمام الواجب لمخاطر ظهور أزمات جديدة في البوسنة والهرسك^(٣٢).

وفي الجلسة ٥٣٠٧، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام يحيل بها تقريراً عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك^(٣٣)، والرسالة المذكورة أعلاه المؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، التي تحيل التقرير الثامن والعشرين للممثل السامي^(٣٤). ودعا المجلس ممثلي ألمانيا، وإيطاليا، والبوسنة والهرسك إلى المشاركة في الجلسة. ووجه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٣٥)، وقرأ نص تغييرات بسيطة أدخلت على الفقرة عشرين من ديباجته. وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت بصيغته المنقحة شفويا واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٦٣٩ (٢٠٠٥)، الذي قرر به المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جملة أمور منها ما يلي:

أذن للدول الأعضاء التي تتصرف من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه بإنشاء قوة تحقيق استقرار متعددة الجنسيات (قوة الاتحاد الأوروبي) لفترة إضافية مدتها ١٢ شهراً، لتكون خلفاً لقانونياً لقوة تحقيق الاستقرار تحت قيادة وإشراف موحدتين؛

وأذن للدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ المرفق ١ - ألف والمرفق ٢ من اتفاق السلام وكفالة الامتثال لهما؛

الاستثنائية والاستعاضة عن مكتب الممثل السامي بميكال يقوده الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، أبلغ الممثل السامي عن التقدم المحرز بشأن الإصلاح الدستوري، فقال أن دستور دايتون يظل ضرورياً كأساس للسلام ولكنه استنفد نفعه كإطار للمرحلة التالية من عملية الإصلاح. ومع ذلك يتعين أن تتفق المؤسسات المحلية للبوسنة والهرسك نفسها على عملية الإصلاح الدستوري، التي لا يمكن أن تفرض من جانب المجتمع الدولي. وإضافة إلى ذلك، شجع الممثل السامي المجلس على إجراء استعراض لعملية المصادقة على أهلية الشرطة التي تقوم بها قوة الشرطة الدولية، وذلك لاستعراض القرارات التي تنطوي على مشاكل حيث يوجد دليل موثوق على أن الإجراءات الصحيحة لم تتبع^(٣٨).

وفي هاتين الجلستين، دعا ممثل البوسنة والهرسك بشدة إلى نقل المسؤوليات من مكتب الممثل السامي إلى سلطات البوسنة والهرسك^(٣٩).

واتفق معظم المتكلمين على التقييمات الواردة في تقرير الممثل السامي^(٣٠). ورأى عدد من المتكلمين أنه ربما يكون الوقت قد حان لإنشاء دور جديد للمجتمع الدولي، والممثل السامي. ودعا ممثل الاتحاد الروسي إلى المسارعة بنقل المسؤوليات إلى الأطراف البوسنية^(٣١). ولكن ممثل الدانمرك حذر من أنه لا ينبغي التفكير في إجراء تعديلات على السلطات التنفيذية الاستثنائية إلا بطريقة

(٢٨) S/PV.5306، الصفحات ٢-٨.

(٢٩) S/PV.5147، الصفحات ٧-٩؛ و S/PV.5306، الصفحتان ٢٣ و ٢٤.

(٣٠) S/PV.5306، الصفحتان ١٠ و ١١ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (فرنسا)؛ والصفحة ١٩ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (البرازيل)؛ والصفحة ٢٥ (إيطاليا).

(٣١) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و ٢٣.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

(٣٣) S/2005/698.

(٣٤) S/2005/706.

(٣٥) S/2005/727.

أوروبية عادية. ورأى ثلاث أولويات للبوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٦ - الإصلاح الدستوري، والانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر، والمفاوضات الجارية لاتفاق الاستقرار والانتساب - إضافة إلى ثلاث مسائل ما زالت عالقة من فترة ما بعد الحرب - تشمل التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومسألة مركز المسؤولين الذين أقامهم الممثل السامي، ومسألة ضباط الشرطة الذين جردتهم قوة الشرطة الدولية من أهلية العمل بهذه الصفة^(٣٨).

ورحب رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك بالممثل السامي الجديد، مؤكدا ثقته في أنه سيكون الأخير. وقال إن البوسنة والهرسك قد انتقلت خلال السنوات الثلاث ونصف السنة الماضية من بلد ركز على تنفيذ اتفاق السلام إلى بلد يتفاوض مع المفوضية الأوروبية بهدف توقيع الاتفاق بشأن تحقيق الاستقرار والانتساب. وأضاف أنه يؤيد الممثل السامي في التوجهات والسياسات التي وضعها لنقل الملكية بالكامل إلى مؤسسات البوسنة والهرسك. وأفاد أيضا بأن الضغوط تزايدت من جانب الجمهور العام في البوسنة والهرسك، من أجل معالجة مشكلة أفراد الشرطة الذين لم تصدر قوة الشرطة الدولية شهادات أهلية لهم، وبعضهم لم يطلع على أية وثائق ولم يمنحوا فرصة للطعن لأن القرار في حالتهم اتخذ في نهاية ولاية قوة الشرطة الدولية. ولذلك وجه الممثل الدائم للبوسنة والهرسك رسالة إلى رئيس مجلس الأمن^(٣٩)، طلب فيها النظر في البدائل الممكنة لضمان حقوق الالتماس وإعادة النظر في قرارات سحب الشهادات^(٤٠).

(٣٨) S/PV.5412، الصفحات ٢-٥.

(٣٩) S/2006/64.

(٤٠) S/PV.5412، الصفحات ٥-٧.

وأذن للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة، بناء على طلب قوة الاتحاد الأوروبي أو مقر قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، للدفاع عن القوة ومقر قيادة المنظمة المذكورة ولمساعدتهما في أداء مهمتهما، وأقر بحق كل منهما في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للدفاع عن النفس في حالة تعرضهما للهجوم أو للتهديد بالهجوم؛

وأذن للدول الأعضاء، وفقا للمرفق ١ - ألف لاتفاق السلام، بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الامتثال للقواعد والإجراءات التي تنظم السيطرة على المجال الجوي للبوسنة والهرسك ومراقبته وذلك في ما يتعلق بالحركة الجوية المدنية والعسكرية بجميع أشكالها.

القرار ١٧٢٢ (٢٠٠٦) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٥٦٧ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٤١٢، المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، استمع المجلس إلى إحاطتين من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، ومن رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك. وأدى معظم أعضاء المجلس بيانات^(٣٦)، وكذلك ممثلا النمسا (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٣٧)، وتركيا.

وأكد الممثل السامي الجديد في إحاطته على أن مرحلة إعادة الإعمار في ما بعد الحرب اقتربت من نهايتها، وأن مهمته الرئيسية هي الإشراف على انتهاء ولاية مكتب الممثل السامي، الأمر الذي يعني أيضا نهاية سلطاته التنفيذية الاستثنائية، والإنشاء الكامل لمكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وشدد على وجوب امتلاك البوسنة والهرسك زمام الأمر، وتحمل كامل مسؤولياتها باعتبارها دولة ديمقراطية

(٣٦) لم يدل ممثلو غانا، والكونغو واليابان بيانات.

(٣٧) أيدت بلدان أخرى هذا البيان.

موافقة البرلمان عليها. وقال إن ذلك حدد طبيعة الحملة الانتخابية المقبلة، حيث استند السياسيون في جمهورية صربسكا إلى استفتاء الاستقلال الذي أجري في الجبل الأسود ومحادثات الوضع النهائي الخاصة بكوسوفو، وطالبوا بحقهم في إجراء استفتاء بشأن مستقبل جمهورية صربسكا، في حين اقترح بعض السياسيين البوسنيين إلغاء جمهورية صربسكا.

واستمع المجلس في الجلسة إلى إحاطتين قدمهما الممثل السامي، ورئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وبعدها أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات وكذلك ممثل أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٤٢).

وقال الممثل السامي في إحاطته إن التطورات التي حدثت منذ اتخاذ مجلس تنفيذ السلام قرار إغلاق مكتب الممثل السامي في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧ أثبتت مدى التحدي الذي ينطوي عليه استلام السلطات المحلية لمقاييد الأمور، مما يتعين على مجلس تنفيذ السلام أن ينظر فيه عند استعراضه القرار. ورأى أن على المجتمع الدولي أن يستمر بعزم في هذا المسار، ويواصل عملية تسليم المسؤولية بصورة تدريجية. وأفاد بأن الإصلاحات السياسية، بما في ذلك عملية إعادة تشكيل هيكل الشرطة والإصلاح الدستوري، التي تمثل شروطا مسبقة لاستكمال عملية اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، قد توقفت، ويعزى ذلك جزئيا إلى تنظيم الحملات الانتخابية والخطب الطنانة المتعلقة بها قبل انتخابات ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ورأى الممثل السامي أيضا أنه حتى لو لم تكن هناك صلة بين قرار المركز النهائي

(٤٢) أيد هذا البيان كل من أوكرانيا، وبلغاريا، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وكرواتيا، والنرويج.

وأيد معظم المتكلمين الآخرين نوايا الممثل السامي نقل المزيد من المسؤوليات إلى سلطات البوسنة والهرسك، والحد من استخدام سلطاته التنفيذية الاستثنائية. ورأى معظم المتكلمين أيضا أنه يتعين معالجة مسألة ضباط الشرطة الذين سحبت شهادات أهليتهم.

وفي الجلسة ٥٥٦٣، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير الثلاثين المقدم من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك^(٤١). وشدد الممثل السامي في التقرير على عزمه الإشراف على إجراء عملية تحول في الدور الذي يؤديه مكتب الممثل السامي والمجتمع الدولي من تولى القيادة إلى تقديم النصح والدعم إلى السلطات المحلية في سعيها للإمساك بزمام الأمور وتحمل المسؤولية الكاملة عن تقدم البلد باستمرار نحو تحقيق الاستقرار المؤسسي والاندماج الأوروبي الأطلسي. ولكنه أكد بوضوح أنه لن يتردد في استعمال سلطاته التنفيذية الاستثنائية في حالة وجود أي تهديد خطير للسلام في البلد ولاستقرارها. ووجه الانتباه أيضا إلى قرار مجلس تنفيذ السلام القاضي بالإذن لمكتب الممثل السامي بالاستعداد لإغلاق نفسه، تمهيدا للاستعاضة عنه على ما يرجح في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧. مكتب للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، ذكر أن الفترة اتسمت بتوقعات كبيرة ناتجة عن الاتفاق غير المسبوق الذي يقترح رزمة تعديلات دستورية على الرئاسة والجمعية البرلمانية، والذي تلته "مرحلة تبادل توبيخات ذات نغمة قومية متزايدة" بعد فشل رزمة الإصلاحات بفارق بسيط في نيل

المتكلمين أيضا عن تقديرهم لإجراء البوسنة والهرسك لأول انتخابات أدارتها سلطات البلد بالكامل. وأعرب عدد كبير من المتكلمين عن أسفهم لتوقف الإصلاحات السياسية.

ودعا ممثل غانا إلى تشكيل لجنة تحقيق لتحديد مصير المدنيين المفقودين في سرايفو^(٤٥). وشدد ممثلو سلوفاكيا، وقطر، والمملكة المتحدة على أنه لا توجد علاقة بين الوضع الراهن في البوسنة والهرسك ونتائج عملية مركز كوسوفو في المستقبل^(٤٦).

وفي الجلسة ٥٥٦٧، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، دعا المجلس ممثلي كل من ألمانيا، وإيطاليا، والبوسنة والهرسك، وفنلندا للمشاركة في المناقشة. ووجه الرئيس (بيرو) انتباه المجلس إلى الرسالة التي تحيل التقرير الثلاثين المذكور أعلاه المقدم من الممثل السامي^(٤٧)، وكذلك إلى رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام، يحيل بها التقرير السابع عن أنشطة قوة الاتحاد الأوروبي^(٤٨). وطرح بعد ذلك للتصويت مشروع قرار^(٤٩) واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٧٢٢ (٢٠٠٦)، الذي قرر به المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جملة أمور منها ما يلي:

أذن للدول الأعضاء التي تتصرف من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه بإنشاء قوة لتحقيق الاستقرار متعددة الجنسيات لفترة

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥ (سلوفاكيا)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (قطر)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (المملكة المتحدة).

(٤٧) S/2006/810.

(٤٨) S/2006/809.

(٤٩) S/2006/900.

لكوسوفو والحالة في البوسنة والهرسك، فإن لدى القرار إمكانية زعزعة الاستقرار لو تم تأخيرها. وبالنسبة للمسألة العالقة المتمثلة في التحديات القانونية التي تعترض عملية منح شهادة الأهلية للشرطة من جانب قوة الشرطة الدولية، أفاد الممثل السامي بأن مكتبه قد عمل مع الأمم المتحدة والسلطات في البوسنة والهرسك للوقوف على الحقائق ووضع مخططات عامة لعملية استعراضية، ولكنه قال إنه، من الناحية القانونية والسياسية، غير قادر على تسوية هذه المسألة، التي يجب أن يتناولها مجلس الأمن^(٤٣).

ورأى رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك في معرض إشارته إلى سياسة حكومة جمهورية صربسكا المتمثلة في عرقلة جميع عمليات الإصلاح السياسي التي تزامنت مع إجراء الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أن توقيت إغلاق مكتب الممثل السامي يشكل "خطأ فادحا"، ودعا إلى عدم البدء في التحول إلى مكتب ممثل خاص للاتحاد الأوروبي حتى يتم التأكد من أن البوسنة والهرسك وحكومتها الجديدة على استعداد كامل للتوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، وعلى استعداد لتلبية الشروط المتوقعة^(٤٤).

ووافق معظم المتكلمين الآخرين على السياسة العامة للممثل السامي والمتمثلة في تسليم المسؤوليات تدريجيا إلى سلطات البوسنة والهرسك وأعربوا عن تأييدهم للقرار الذي اتخذته مجلس تنفيذ السلام ويقضي بإغلاق مكتب الممثل السامي في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والاستعاضة عنه بمكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وأعرب معظم

(٤٣) S/PV.5563، الصفحات ٢-٦.

(٤٤) المرجع نفسه، الصفحات ٦-١٠.

الأمن، يحيل بها التقرير الحادي والثلاثين عن أنشطة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك^(٥٠). وذكر الممثل السامي في تقريره أن الخطاب المتسم بلهجة انقسامية شديدة وموجهة للمشاعر في بعض الأحيان خلال الحملة الانتخابية، وعملية تشكيل الحكومة التي طال أمدها بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أديا إلى ما يقارب التوقف في الإصلاح. وإضافة إلى ذلك، أثر الوضع الإقليمي المشوب بعدم التيقن، بما في ذلك إرجاء البت في اتخاذ قرار بشأن وضع كوسوفو، وإجراء الاستفتاء على الاستقلال في الجبل الأسود، تأثيرا سلبيا على الساحة السياسية والحوار السياسي في البوسنة والهرسك. وأدت هذه العوامل إلى قيام الممثل السامي بتوصية مجلس تنفيذ السلام بأن يستمر مكتب الممثل السامي إلى ما بعد تاريخ الإغلاق المتوقع في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأفاد الممثل السامي بأن مجلس تنفيذ السلام قد أيد رأيه ووافق على أن يُستهدف إغلاق المكتب بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وأن يعاد النظر في الوضع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وشباط/فبراير ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، أفاد الممثل السامي بأن البوسنة والهرسك قد انضمت إلى برنامج حلف شمال الأطلسي للشراكة من أجل السلام وأن المفاوضات التقنية مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب قد اكتملت، غير أن الشروط السياسية اللازمة لتوقيع الاتفاق، بما في ذلك اتفاق إعادة تشكيل هيكل الشرطة، لا تزال غير ملباة. وذكر أن مسألة الإصلاح الدستوري لا تزال من أبرز المسائل الماثلة، وإن كان لا يرجح حصول رزمة الإصلاحات الأصلية المقترحة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ على التأييد اللازم لإعادة عرضها على البرلمان. وفي هذا

(٥٠) S/2007/253.

إضافية مدتها ١٢ شهرا، بوصفها خلفا قانونيا لقوة تحقيق الاستقرار تخضع لقيادة وإشراف موحدين؛

وأذن للدول الأعضاء التي تتصرف من خلال حلف شمال الأطلسي أو بالتعاون معه بالإبقاء على مقر لمنظمة حلف شمال الأطلسي ليكون خلفا قانونيا لقوة تحقيق الاستقرار يخضع لقيادة وإشراف موحدين؛

وأذن للدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ أحكام المرفقين ١ - ألف و ٢ لاتفاق السلام وكفالة الامتثال لهما، ولمساعدة قوة الاتحاد الأوروبي ووجود منظمة حلف شمال الأطلسي على أداء مهمتهما؛

وأذن للدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الامتثال للقواعد والإجراءات التي تنظم السيطرة على المجال الجوي للبوسنة والهرسك ومراقبته وذلك في ما يتعلق بالحركة الجوية المدنية والعسكرية بجميع أشكالها؛

وطالب الأطراف بأن تحترم أمن وحرية تنقل أفراد قوة الاتحاد الأوروبي ووجود منظمة حلف شمال الأطلسي وغيرهم من الموظفين الدوليين؛

وطلب إلى الدول الأعضاء موافاة مجلس الأمن، كل ثلاثة أشهر على الأقل، بتقرير عن نشاط قوة الاتحاد الأوروبي ووجود مقر قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي وذلك من خلال القنوات المناسبة؛

وطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل موافاة المجلس بتقارير من الممثل السامي عن تنفيذ اتفاق السلام وبخاصة عن امتثال الأطراف للالتزامات المنوطة بما بموجب الاتفاق المذكور.

القرار ١٧٦٤ (٢٠٠٧) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٧١٣ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٧٥، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس

مسألة سريرينيتسا إلى الواجهة. وقال إن على السلطات البوسنية الاضطلاع بمسؤولياتها وكفالة اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين الظروف في المنطقة، ولكن ذلك لا يعني تغيير النظام الدستوري والإقليمي للبوسنة والهرسك. ودعا الممثل السامي إلى إحراز تقدم في ما يتعلق بإصلاح الشرطة، والإصلاح الدستوري، ونقل المتهمين المتبقين إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وذلك من أجل فتح "الطريق المؤدي إلى الاندماج في أوروبا"^(٥٣).

وأعرب معظم المتكلمين في الجلسة عن تأييدهم لقرار الإبقاء على مكتب الممثل السامي حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن خيبة أمله لأن البوسنة والهرسك لم تكن في وضع يمكن فيه لمجلس تنفيذ السلام أن يقرر إغلاق مكتب الممثل السامي^(٥٤).

وأيد ممثل الاتحاد الروسي النقل المبكر للمسؤولية إلى سلطات البوسنة والهرسك، "بما في ذلك ما يتعلق بالانتقال المقبل من مكتب الممثل السامي إلى بعثة تابعة إلى الاتحاد الأوروبي". وأعرب عن أمله في أن "يراعي أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام الوقائع" بدلا من مراعاة "بعض التهديد المتخيل للاستقرار في البوسنة والهرسك" في إطار الاستعراض المقبل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧^(٥٥).

وفي الجلسة ٥٧١٣، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، دعا المجلس ممثلي ألمانيا والبوسنة والهرسك للمشاركة في الجلسة. وأدى بيانات ممثلا المملكة المتحدة والاتحاد الروسي. وطرح للتصويت مشروع قرار مقدم من

الصدد، أعلن أنه يعد لعملية إصلاح دستوري واسعة النطاق. وإضافة إلى ذلك، أفاد بأن مجلس وزراء البوسنة والهرسك أصدر قرارا من جانب واحد يقضي بإنشاء عملية استعراض محلية في ما يتعلق بأفراد الشرطة الذين رفضت قوة الشرطة الدولية التصديق على أهليتهم، ردا على شروع أحد أفراد الشرطة السابقين في الإضراب عن الطعام. وقد أهاب بمجلس الوزراء أن يتقيد تمام التقيد بالتزاماته بموجب القانون الدولي، وأوضح أنه إذا نُفذ قرار مجلس الوزراء فلن يكون أمامه من خيار سوى النظر في اتخاذ تدابير إضافية.

وفي بداية الجلسة وجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ من الأمين العام، يحيل بها التقرير التاسع عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك^(٥٦). واستمع المجلس بعد ذلك إلى إحاطتين قدمهما الممثل السامي ورئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وبعدها أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات، وكذلك ممثل ألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٥٧).

وقال الممثل السامي في إحاطته إنه على الرغم من الصعوبات التي شهدتها الحملة الانتخابية وعملية تشكيل الحكومة وبرغم عرقلة الإصلاحات السياسية، فإن الطريق نحو مزيد من امتلاك زمام الأمور من جانب شعب البوسنة والهرسك ليس بالخطئ، ولكن المشكلات كانت إنذارا بأنه لا يمكن اعتبار الانتقال من المسلمات. وأفاد الممثل السامي بأن التشدد في الكلام قد سبب الأجواء السياسية وعادت

(٥١) S/2007/268.

(٥٢) أيد البيان كل من ألبانيا، وأوكرانيا، وأيسلندا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وكرواتيا.

(٥٣) S/PV.5675 الصفحات ٣-٧.

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ و ٢٥.

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

القرار ١٧٨٥ (٢٠٠٧) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٧٨٢ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٨٢، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧^(٥٩)، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير الثاني والثلاثين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك^(٦٠). وذكر الممثل السامي في تقريره أنه لم يُحرز أي تقدم تقريبا في تناول خطة الإصلاح ولم تقترب البوسنة والهرسك من التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وأشار أيضا إلى تدهور الوضع السياسي. ووجه الممثل السامي أيضا انتباه المجلس إلى إعلان للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام أشار فيه المجلس التوجيهي إلى أن بعض القادة السياسيين قد شككوا في مشروعية وسلطة الممثل السامي ومجلس تنفيذ السلام، كما أكد مجدداً أنه ستنفذ تدابير مناسبة ضد كل من يقوم بذلك من القادة السياسيين أو المؤسسات في البوسنة والهرسك. وفي ما يتعلق بمسألة التحديات القانونية التي تواجه عملية منح شهادات الأهلية لقوات الشرطة التي تقوم بها قوة الشرطة الدولية، أفاد بأنه تم التوصل إلى حل عندما وجه رئيس مجلس الأمن رسالة إلى ممثل البوسنة والهرسك في

الاتحاد الروسي^(٥٦) واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٧٦٤ (٢٠٠٧)، وقد أحاط المجلس فيه علما بجملة أمور منها قرار الهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام، المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أن يظل مكتب الممثل السامي قائما ليواصل الاضطلاع بولايته، وأن الهدف يتمثل في إغلاق مكتب الممثل السامي بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وذكرت ممثلة المملكة المتحدة، متكلمة بعد التصويت، ومشيرة إلى فقرة القرار التي يرحب المجلس فيها بقيام الهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام بتعيين السيد ميروسلاف لاجاك ممثلا ساميا خلفا للسيد كريستيان شوارتز - شيلينغ ويوافق على هذا التعيين، أن الهيئة التوجيهية هي التي تعين الممثل السامي وتقرر ولاية مكتبه. ومع أنها رأت أن لا ضرورة للموافقة الرسمية لمجلس الأمن، إلا أن وفد بلدها يرحب بدعم المجلس لهذه القرارات. وأعربت عن فهمها أنه لا يوجد عنصر في القرار ١٧٦٤ (٢٠٠٧) أو في القرارات الأخرى التي يشير إليها يؤثر على أي مسائل أخرى بشأن البلقان قد ينظر فيها المجلس^(٥٧). ورأى ممثل الاتحاد الروسي أن القرار ينسجم مع اتفاق دايتون والقرارات السابقة للمجلس بشأن البوسنة والهرسك والاتفاقات التي تم التوصل إليها في السابق^(٥٨).

(٥٦) S/2007/394.

(٥٧) S/PV.5713 الصفحتان ٢ و ٣.

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٥٩) في الجلسة ٥٧٨٠، المعقودة كجلسة خاصة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، وإلى بيان أدلى به نائب رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك. وجرى تبادل للآراء بين أعضاء المجلس والممثل السامي ونائب رئيس مجلس الوزراء وممثلي البرتغال وصربيا.

(٦٠) S/2007/651.

للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة، بناء على طلب قوة الاتحاد الأوروبي أو مقر قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، للدفاع عن القوة أو وجود المنظمة على التوالي، ولمساعدة المنظمين معا في أداء مهمتهما، وأقر بحق كل منهما في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للدفاع عن النفس في حالة تعرضهما للهجوم أو للتهديد بالهجوم؛

وأذن للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الامتثال للقواعد والإجراءات التي تُنظم السيطرة على المجال الجوي لبوسنة والهرسك ومراقبته وذلك في ما يتعلق بالحركة الجوية المدنية والعسكرية بجميع أشكالها.

باء - قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

المداولات التي دارت في الجلسة ٤٩١٠ المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩١٠، المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، والتي أدلى فيها بيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو كل من ألبانيا، وأيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٦٣)، و صربيا والجبل الأسود، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) وفي تلك الجلسة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة كوسوفو المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤^(٦٤).

(٦٣) أيد هذا البيان كل من أيسلندا، وإستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولااتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والنرويج، وهنغاريا.

(٦٤) S/2004/71، المقدم عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، يخيره فيها برفع الحظر الدائم على توظيف أجهزة الشرطة للأفراد الذين رفضت قوة الشرطة الدولية منحهم شهادات الأهلية، وبعد ذلك ألغت البوسنة والهرسك قرارها السابق المتعلق بإنشاء لجنة لاستعراض هذه الحالات، وكان هذا يتعارض مع أحكام قرارات مجلس الأمن.

ودعا المجلس ممثل البوسنة والهرسك للمشاركة في الجلسة. وفي بداية الجلسة وجه الرئيس (إندونيسيا) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام، يحيل بها التقرير الحادي عشر عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك^(٦١). وبعد ذلك طرح للتصويت مشروع قرار^(٦٢)، واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٧٨٥ (٢٠٠٧)، الذي قرر به المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جملة أمور منها ما يلي:

أذن للدول الأعضاء التي تتصرف من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه بإنشاء قوة تحقيق استقرار متعددة الجنسيات لفترة إضافية مدتها إثنا عشر شهرا، بوصفها خلفا قانونيا لقوة تحقيق الاستقرار تخضع لقيادة وإشراف موحدتين وتؤدي مهامها المتصلة بتنفيذ أحكام المرفقين ١ - ألف و ٢ لاتفاق السلام بالتعاون مع مقر منظمة حلف شمال الأطلسي وفقا للترتيبات المتفق عليها بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي على نحو ما أبلغا به مجلس الأمن في رسالتيهما المؤرختين ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، واللتين يقران فيهما بأن قوة الاتحاد الأوروبي ستضطلع بالدور الرئيسي في تثبيت السلام في إطار الجوانب العسكرية من اتفاق السلام؛

وأذن للدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ المرفق ١-ألف والمرفق ٢ من اتفاق السلام وكفالة الامتثال لهما؛ وأذن

(٦١) S/2007/632

(٦٢) S/2007/673